

## الأنشطة الرقابية لمجلس النواب للفترة (١-١-١٦) فبراير ٢٠٢١ م

تجسد دور مجلس النواب الرقابي في عدد من جلسات المجلس للفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي السادس التي بدأت يوم السبت ٢٠٢١/٢/٦ م وانتهت يوم الثلاثاء ٢٠٢١ /٢/٢٣ م. تخلل جلسات هذه الفترة أنشطة رقابية تمثلت في عدد من التوصيات وأسئلة النواب الموجهة إلى عدد من الجهات الحكومية؛ وكذا الاستماع إلى ردود وإيضاحات الجانب الحكومي على أسئلة النواب.

وهنا نستعرض أهم تلك الأنشطة الرقابية لمجلس النواب.

### ردود وزارة الصحة على أسئلة النائب الزنم في جلسة ٢٠٢١-٢-٢٢ م

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم ٢٠٢١-٢-٢٢ م إلى ردود الجانب الحكومي على استفسارات عضو مجلس النواب الدكتور علي محمد الزنم والموجهة إلى وزارة الصحة العامة والسكان.

### ردود وإيضاحات وكيل وزارة الصحة على محمد جحاف

أكد وكيل وزارة الصحة لقطاع الطب العلاجي الدكتور علي محمد جحاف على أن هناك جهود تبذل من أجل تنظيم العمل في القطاع الصحي واعتماد المعايير في المستشفيات العامة والخاصة..

ولفت إلى أن الوزارة عملت تقييماً أكثر من مرة من جل الارتقاء في تقديم الخدمات الطبية والصحية منوهاً إلى أن هناك قائمة أسعار للخدمات الطبية بهدف توحيدها..

وأشار وكيل الوزارة إلى أن قدرات المختبرات على فحص جميع الأصناف ما تزال محدودة وان الوزارة بصدد توسيع المختبرات لتشمل فحوصات أشمل وأكبر لأصناف الدواء.

كما أكد على أن الوزارة تبذل جهود لضبط الأدوية غير المطابقة للمواصفات والمعايير المحددة منوهاً إلى أن هناك صعوبات تتعلق باستيراد الأدوية فضلاً عن عرقلة دول تحالف العدوان لوصول السفن المحملة بالأدوية وارتفاع التامين على النقل والإجراءات المتبعة في المنافذ التي تضاعف من المشاكل والصعوبات مشيراً إلى أن الوزارة في حوار مع مصنعي الأدوية لإنتاج عشرة أصناف محلياً.

## ردود وإيضاحات رئيس الهيئة العليا للأدوية

أشار رئيس الهيئة العليا للأدوية إلى الرد المتعلق بالأخطاء الطبية والتعامل معها بمسؤولية.. منوها إلى أن هناك مشاكل ومعوقات تتعلق بتصنيع وتجارة الأدوية بسبب استمرار الحصار الظالم على بلادنا.

وعقب مقدم السؤال د. الزنم على ضرورة تحديد أسعار العمليات وتوحيد أسعار الأدوية ومنع احتكارها ومنع الأدوية المهربة وغير المطابقة للمواصفات...

### إيضاحات عضو المجلس الطبي د. خالد سويلم

من جانبه أكد عضو المجلس الطبي د. خالد سويلم على أن هناك ثلاث لجان متخصصة للنظر في الشكاوى والتظلمات المقدمة للمجلس الطبي.

كما أشار إلى آلية عمل تلك اللجان وإحالتها للقضايا للتحقيق والمساءلة وكذا النظر في الحالات الطارئة والمستعجلة وإحالة ما يتعلق بالشكاوى إلى استشاريين متخصصين في هذا المجال.

كما تطرق بالأرقام إلى الأخطاء الطبية مؤكدا أن هناك تهويل فيما يتعلق بذلك من بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي.

وأشار إلى أن القضايا المتعلقة بالجانب الجنائي يتم إحالتها إلى النيابة العامة..

كما أكد أن هناك انخفاض في الشكاوى والتظلمات المتعلقة بالأخطاء الطبية في الفترة الأخيرة..

### تعقيب نائب رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة الأخ اكرم عطية

أكد نائب رئيس المجلس رئيس الجلسة الأستاذ اكرم عبدالله عطية على ضرورة الاهتمام بشكاوى وتظلمات المواطنين بشأن الأخطاء الطبية ومعالجة مكامن الضعف والقصور.

وحدث نائب رئيس المجلس المعنيين على سرعة البت في القضايا المستعجلة وضبط المخالفين والمحتكرين والمتلاعبين بأسعار الدواء مع مراعاة ظروف المواطنين في ظل استمرار العدوان والحصار مؤكدا على أهمية تشجيع التصنيع المحلي للدواء وفقا للمواصفات والمعايير المعمول بها.

وأقر مجلس النواب إحالة الاستفسارات المقدمة من عضو المجلس د. الزنم والردود المكتوبة المقدمة من قبل الجانب الحكومي ممثلا برد وزير الصحة

والسكان د. طه المتوكل؛ مرفقاً بتقييم المنشآت الطبية الخاصة والعامة والمنشآت الصيدلانية الخاصة والإجراءات التي تمت خلال المرحلة الأولى والثانية والثالثة إضافة إلى الرد المقدم من مدير عام الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات د. سامي محمد البوعاني،.

وكذا الرد المقدم من رئيس المجلس الطبي د. مجاهد معصار إلى لجنة الصحة العامة والسكان البرلمانية لدراستها مع الجانب الحكومي المختص والخروج بحلول مناسبة بما يضمن حق المواطن في الصحة والعلاج..

### **توصيات المجلس بشأن التعليم الفني والتدريب المهني في جلسة ١٤-٢-٢٠٢١م**

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ١٤-٢-٢٠٢١م برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ اكرم عبدالله عطية التقرير التكميلي للجنة التربية والتعليم بشأن أوضاع التعليم الفني والتدريب المهني جراء العدوان على بلادنا وأثر ذلك على سير العملية التعليمية بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بنائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني د. محمد لطف السقاف بتنفيذ التوصيات التالية :

١- ضرورة وضع استراتيجية لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني وإعادة رسم شبكة المؤسسات التعليمية والتدريبية ومواقعها والخصائص الإنشائية بما يضمن الاستفادة المثلى من تلك المعاهد والمراكز التدريبية .

٢- ضرورة السعي الجاد والهادف من قبل الحكومة للبحث عن مصادر تمويل جديدة لدى الهيئات والمنظمات المحلية والدولية والدول المانحة، والعمل على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم الفني والتدريب المهني، بما يكفل إعادة تشغيل وتأهيل المؤسسات التعليمية المتضررة من طائرات العدوان.

٣- إلزام الحكومة ممثلة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني للقيام باستكمال المسوحات الميدانية لحصر وتوثيق الأضرار التي طالت المنشآت والمؤسسات التعليمية على مستوى المحافظات .

٤- إلزام وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بأهمية إجراء الدورات التأهيلية والتدريبية لموظفي الوزارة وملحقاتها بما من شأنه رفع مهاراتهم العملية والعلمية بما يواكب حجم التطور الحاصل في سوق العمل ويمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل المطلوب.

٥- العمل على تشجيع الدارسين بالمعاهد والمراكز المهنية للالتحاق بهذه المعاهد والاستفادة من المبالغ المنصرفة على هذا النوع من التعليم.

٦- إلزام معاهد ومراكز التعليم الفني والتدريب المهني بضرورة الاستفادة القصوى من مبالغ الدعم التي يقدمها صندوق تنمية المهارات والصندوق الاجتماعي للتنمية، بما يواكب احتياجات سوق العمل من المهارات والخبرات الفنية المتدربة.

٧- إيجاد آلية ومعايير عادلة، يتم في ضوئها اعتماد وتوزيع المنح والبعثات الدراسية على المستوى المحلي والخارجي لموظفي الوزارة والمعاهد والمراكز والكليات التابعة لها على مستوى المحافظات.

٨- إلزام الوزارة بأهمية ممارسة دورها الرقابي والعمل على إيجاد آليات فاعلة لتنشيط وتفعيل المعاهد والمراكز الفنية والمهنية المتوقفة عن العمل بالرغم من استكمال مراحل إنشائها وسرعة إنجاز واستكمال إنشاء المعاهد والمراكز المتعثرة لتقديم خدماتها التعليمية للمتدربين .

٩- توخي الدقة والمصداقية في الأرقام والبيانات والتقارير التي تعدها الوزارة وصولاً إلى ما فيه خدمة الصالح العام، وكذلك الحال فيما يتعلق بحجم الأضرار والتكاليف المقدرة لإعادة تأهيل وتشغيل بعض المعاهد والمنشآت التعليمية التابعة للوزارة.

١٠- إلزام الحكومة ممثلة بقيادة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بضرورة الإسراع في استكمال إجراءات إصدار أو تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم تسيير المهام والاختصاصات المناطة بالوزارة والمعاهد والمراكز والكليات التابعة للوزارة لأهمية ذلك.

١١- ضرورة موافاة اللجنة والمجلس بتقرير يتضمن الصعوبات والمعوقات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني والحلول والمعالجات المقترحة لتجاوزها وذلك خلال شهر من تاريخه.

١٢- التوجه بهذا التقرير إلى المحافل الدولية والمنظمات والهيئات الحقوقية والإنسانية المحلية والإقليمية والدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة لوضع حد لجرائم العدوان بحق مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم الفني والتدريب المهني بشكل خاص و اعتبار ذلك من جرائم الحرب .

١٣- إضافة إلى إلزام وزارة المالية بضرورة توفير النفقات التشغيلية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني والاعتمادات المطلوبة لتوفير المواد الخام اللازمة لعمليات التدريب.. نظرا لأهمية هذا القطاع برفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة والمتخصصة في مختلف المجالات الفنية والمهنية القادرة على رفع مستوى الإنتاج الوطني.

### سؤال النائب حاشد الموجه لوزير التربية في جلسة ١٤-٢-٢٠٢١م

سؤال النائب أحمد سيف حاشد الموجه إلى وزير التربية والتعليم بشأن قانون صندوق دعم التعليم ومتى دخل حيز التنفيذ؟

وكم بلغت إيراداته وكذا ما يتعلق بتأجير بعض المباني والأحواش التابعة للوزارة؟ وما هي الآلية المنظمة لذلك إضافة إلى ما يتعلق بموضوع السلال الغذائية للخاصة بالمعلمين؟ وكذا ما يتعلق بالرسوم الخاصة بالمدارس الخاصة والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بحق المخلفين وعدد من الاستفسارات بشأن التعليم؟

### مصفوفة التوصيات التي سلمها مجلس النواب للحكومة في جلسة ١٠/٢/٢٠٢١م

أكد رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي في جلسة يوم ١٠-٢-٢٠٢١م بحضور رئيس وأعضاء حكومة الإنقاذ الوطني على أهميه التكامل والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوحيد كافة الجهود لمعالجة الاختلالات ومكامن الضعف والقصور التي تتخلل الأداء والبحث عن الحلول والمعالجات الكفيلة بالعمل على تخفيف معاناة العب وصولاً لتقديم الخدمات الأساسية والضرورية وفي مقدمتها صرف مرتبات موظفي الدولة مدنيين وعسكريين وصرف مرتب لأسر الشهداء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الدفاع عن حياض الوطن.

ونوه إلى ضرورة العمل على توفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي للمواطنين في أمانه العاصمة وجميع المحافظات.

وسلم المجلس للحكومة مصفوفة التوصيات وهي كما يلي:-

أولاً: توصيات المجلس للحكومة بشأن القضايا والاختلالات القائمة ومنها الآتي

- تأخر البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات لفترات طويلة .

- منح التراخيص بإنشاء المولات والفنادق والبنائات والمطاعم الكبيرة والأسواق دون أن يكون لها مواقف خاصة للسيارات وتستخدم الشوارع كمواقف للسيارات مما يعيق حركة السير ويسبب ازدحامات مرورية كبيرة.

-التأكيد على استمرار معالجة الاختلالات المرورية وتنظيم حركة المرور والتفقد بتركيب اللوحات المعدنية واستمرار ترسيم وسائل النقل وترقيمها وضبط الاختلالات الأمنية والمخالفات المرورية وتسهيل عملية السير، وتشديد العقوبة على مالكي وسائل النقل الذين يقومون بانتزاع اللوحات المعدنية منها، وكذا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم حركة الدراجات النارية وإلزام سائقيها بالتفقد بقواعد السلامة وأنظمة السير والتشديد على عدم تجاوز إشارات المرور والسير بالاتجاهات المعاكسة ومعاملتها كوسيلة من وسائل النقل من حيث حمل الأرقام والمخالفات المرورية والآثار الناجمة عن حوادث السير التي تتسبب فيها .

-التأكيد على ضرورة قيام مكاتب الأشغال في مديريات أمانة العاصمة بواجبها لرفع المخلفات المتعلقة بالبناء والبيارات وغيرها حيث أن المواطن قد دفع تكاليف رفع المخلفات مسبقا عند منحه الترخيص اللازم للبناء وغيره وعدم تركها متراكمة في الشوارع خاصة وأن تلك المواد توضع على مساحة كبيرة من حيز الشارع ولا تترك مساحة كافية لحركة السير.

-التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة تجاه الذين يتجاوزون

البناء في الشوارع العامة بالمخالفة لخط التنظيم ومخططات البناء والقوانين والأنظمة النافذة المنظمة لذلك.

- التأكيد على أهمية تنظيم تواجد البائعين بالبسطات والذين يمثلون مشكلة مرورية واجتماعية وبيئية ورفعهم من الشوارع الرئيسية ومداخل الشوارع الفرعية والأرصفة وتخصيص أماكن واسعة لهذه البسطات في الساحات المتاحة في كل مديرية ونقلهم إليها.

- أهمية تعميم معالجة الأماكن التي تتجمع فيها مياه السيول والأمطار بوضع جسور سطحية ورصف حجري على جميع المواقع التي تتطلب مثل هذا النوع من المعالجات.

-الاهتمام بصنعاء القديمة وإرثها التاريخي باعتبارها أحد المدن التاريخية العالمية وتمثل الإرث الحضاري والفن المعماري لليمن، وذلك من خلال تناسق البناء وفقا

للأسس التي أطلقتها الهيئة الوطنية للمحافظة على صنعاء القديمة وعدم السماح بأي استحداثات فيها.

- ضرورة قيام الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة للحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدوائية المرتبطة بحياة المواطنين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

- تحسين الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية من حيث التشخيص ومستوى تقديم الخدمة والرقابة الجادة على المستشفيات الخاصة بما يكفل حماية المرضى من الابتزاز الذي يتعرضون له من قبل تلك المستشفيات.

- الرقابة على الجامعات والكليات والمدارس الأهلية والمعاهد الفنية المتخصصة بما يضمن الحد من ارتفاع الرسوم الباهظة التي تفرضها تلك الجامعات والمدارس على الدارسين فيها وعدم إعاقة سير عملية التعليم من خلال حرمان الطلاب من دخول الامتحانات بذريعة عدم دفع الرسوم والاكتفاء بحجب النتيجة لضمان استيفاء الرسوم.

- ضرورة اضطلاع وزارة الكهرباء والطاقة بدورها بتحديد تسعيرة موحدة لكافة ملاك المولدات الكهربائية الخاصة وإيجاد الإجراءات الصارمة إزاء الذين يستغلون حاجة المواطنين للكهرباء ويقومون برفع الأسعار ومحاسبة المسؤولين الذين يمنحون تراخيص لأولئك المتلاعبين بالأسعار.

- رغم الحماس الذي وجدنا من وزير الإعلام عند تعيينه إلا أن الملاحظ عدم اضطلاع وزارة الإعلام بدورها في مواكبة الأحداث وتغطيتها بالشكل المطلوب ومواجهة وسائل الإعلام المؤيدة للعدوان بالإضافة إلى عدم التغطية الكاملة لأعمال مجلس النواب على المستويين المحلي والدولي وعدم الالتزام بالبروتوكول في أولوية أخبار المجلس.

-الالتزام بتنفيذ القانون الخاص بتنظيم وحماية الثروة الحيوانية فيما يتعلق بمنع ذبح إناث وصغار المواشي والعمل بموجب قرار وزير الزراعة والري الخاص بعمر الحيوانات المعدة للذبح وحالات الذبح الاضطراري.

- الزام جميع العاملين في تجارة اللحوم بالذبح في المسالخ الرسمية وإحالة بائعي اللحوم المخالفين بذباجة الإناث وصغار المواشي إلى النيابة العامة وتفعيل العمل بالختم الخاص باللحوم وفقا لما نص عليه القانون.

- ضبط أسعار اللحوم بجميع أنواعها وفقا للتكلفة المحددة من قبل الجهات ذات العلاقة وبما يتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين .

- العمل على تشديد الرقابة والإجراءات الأمنية في مداخل ومخارج المحافظات للقضاء علي ظاهرة تهريب إناث و صغار المواشي.

- العمل على توفير كميات من المشتقات النفطية (غاز بنزين - ديزل) لتغطية

احتياجات السوق المحلية في ظل استمرار دول تحالف العدوان في احتجاز السفن المحملة بالمشتقات النفطية.

ثانيا : عدم قيام الحكومة بتنفيذ الالتزامات الدستورية والقانونية بشأن ما يلي:

- تقديم الموازنة (خطة الأنفاق) حسب الموعد الدستوري الذي يقضي بتقديم الموازنات نهاية شهر أكتوبر من كل عام .

- تقديم الحسابات الختامية السنوية في موعدها الدستوري نهاية شهر سبتمبر من كل عام.

- تقديم التقرير الرقابي السنوي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المحدد لجوانب القصور والتجاوزات المخالفة للقوانين النافذة عند تنفيذ الموازنات العامة في ضوء مراجعة الجهاز للحسابات الختامية...

كانت تلك نماذج لأهم التوصيات الصادرة عن المجلس علما بأن المجلس قد أعد مصفوفة كاملة بالتوصيات الواردة في الوثائق التالية :

- تقارير اللجان الدائمة بالمجلس. -التقارير الخاصة بالموازنات (خطط الإنفاق).

أسئلة الأعضاء واستجواباتهم بحيث تعد كل وزارة تقرير تفصيلي عن مستوى تنفيذ التوصيات المعنية بها وتقديمها إلى المجلس.

تعقيب نائب رئيس مجلس النواب عبد السلام هشول

من جهته اكد نائب رئيس مجلس النواب الأخ عبدالسلام هشول زاوية على أهمية تفعيل الدور الرقابي على أسعار السلع وضبط المخالفين.

كما اكد على ضرورة قيام رجال المرور بتنظيم حركة سير المركبات والدرجات وان تكون هناك خطة إعلامية موحدة للرد على إعلام العدوان وتفنيده ادعاءاته



وفضح جرائمه التي يرتكبها بحق أبناء الشعب اليمني ولأكثر من ست سنوات... ومواكبة حجم التضحيات...

### تعقيبات النواب

أكد الأخوة نواب الشعب في سياق نقاشاتهم على أن هناك أولويه ينبغي أن تكون في مقدمة اهتمامات الحكومة وهي صرف المرتبات لموظفي الدولة مدنيين وعسكريين وتوفير المشتقات النفطية والعمل على مكافحة السوق السوداء والرقابة على أسعار المواد الغذائية والحد من ارتفاعها ووقف البناء العشوائي وإيقاف أي جبايات غير قانونية والاستعداد بكافة الإجراءات الاحترازية لمواجهة الموجة الثانية من جائحة فيروس كورونا وعدم التهاون ازاء ذلك..

كما شدد النواب على أهمية حفظ أراضي الدولة والأوقاف وأراضي وممتلكات المواطنين من السطو عليها..

وان تقف الحكومة بكل مسؤولية لمواجهة كافة الاختلالات وتقديم الحلول الناجعة لها.

### تعقيب رئيس مجلس الوزراء

من جانبه توجه رئيس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن حبتور بالشكر والتقدير لرئيس و هيئة رئاسة وأعضاء مجلس النواب على ما يقومون به في اطار أداء مهامهم التشريعية والرقابية ورحب بالانتقادات والملاحظات التي طرحت من قبل الأخوة نواب الشعب مؤكدا أهمية تكامل الأداء بين السلطتين كون الجميع في قارب واحد وان المسؤولية تقع على عاتق الجميع خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن جراء استمرار العدوان والحصار مشيرا إلى ضرورة العمل على إنهاء التداخلات بين بعض الجهات للحد من الاختلالات..

كما لفت إلى أن حكومة الإنقاذ تعمل رغم الظروف العصيبة التي تمر بها بلادنا وفقا لما هو ممكن ومتاح مع التزامها بدعم الجبهات كأولوية.

وأضاف: وما نزال ملتزمين بذلك حتى انتهاء العدوان وتحقيق النصر لان الأمر يتعلق بمواجهة عدوان حشد علينا من الخارج ومن الداخل..

كما لفت بن حبتور إلى أن العدوان مستمر في احتجاز السفن المحملة بالمشتقات النفطية والغذائية والدوائية وأن هناك ١٢ سفينة يحتجزها العدوان في عرض البحر إمعاناً في زيادة معاناة الشعب اليمني وقتله بالعدوان والحصار .

كما أشار إلى أهمية مواكبة التحولات في السياسة الخارجية وبما ينسجم مع اللحظة والتوجهات الأخيرة للسياسة الأمريكية وتوجه المجتمع الدولي لا حلل السلام في اليمن.

واكد رئيس الوزراء أيضا على أهمية استقلال القضاء وأن يكون الدستور والقانون مرجع الجميع مشيراً إلى دور المحاكم في تعزيز العدل وسرعة البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم أولاً بأول..

ووجه وزارة الإعلام بالالتزام بالبروتوكول المعمول به وتنفيذ السياسة الإعلامية المواكبة لحجم الصمود وتعزيز وحدة الصف الوطني.

### **توصيات المجلس في جلسة ٨-٢-٢٠٢١م بشأن الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع الاتصالات والبريد بسبب العدوان**

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ٨-٢-٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن الأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع الاتصالات والبريد بسبب العدوان.

جاء إقرار مجلس النواب للتقرير بعد التزام الجانب الحكومي المختص ممثلاً بوزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس مسفر عبد الله النمر بتنفيذ توصيات المجلس حيث تضمنت التوصيات:

١- سرعة إصلاح منشآت ومرافق وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات المتضررة من قبل الوزارة كونها وزارة خدمية وذات طابع إيرادي، حسب الأهمية والأولوية والإمكانيات المتاحة لضمان استمرار تقديم خدماتها المعهودة للمواطنين وعملائها من الجهات والمصالح الأخرى مع الزام الحكومة بدعم الوزارة ومساعدتها في هذا التوجه.

٢- مخاطبة ودعوة المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي والمنظمات الأممية والإنسانية الاضطلاع بمسؤولياتها في حماية قطاع الاتصالات والإنترنت والبريد ووقف استهداف منشآتها وبنيتها التحتية، كونها منشآت مدنية، وفقاً لما تنص عليه القوانين والأعراف الدولية بهذا الشأن.

٣-مخاطبة المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والإنسانية وذات الصلة، التدخل لرفع الحصار المفروض على دخول تجهيزات ومعدات الاتصالات إلى اليمن.

### إيضاح وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

وقد أكد وزير الاتصالات حرص الحكومة على تطوير وتوسعة خدمات الاتصالات والأنترنت لتشمل كافة المحافظات.

وأشار إلى التمسك على بقاء قطاع الاتصالات موحداً يمثل الوحدة اليمنية والجسد اليمني الواحد وأن أي مساس بوحدة البوابة الدولية والمعرف الدولي للاتصالات هو مساس وتعدي على وحدة اليمنيين وهويتهم.

ولفت إلى محاولة الوزارة المستمر في تطوير خدمات الاتصالات وصولاً إلى تحقيق الأهداف والخطط في الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٥م من مشاريع وتقنيات وخدمات متطورة أقلها إطلاق خدمات الجيل الرابع والخامس وتوصيل شبكات الألياف إلى معظم المناطق الحيوية وقطاع الأعمال والجهات الحكومية كافة وأمانة العاصمة ومدينة عدن.

وتطرق المهندس النمير إلى المعاناة والصعوبات الكبيرة التي تواجه قطاع الاتصالات .. مؤكداً أن إخلاص موظفي قطاع الاتصالات والبريد، عامل جوهري لتجاوز الكثير من الصعوبات.

وأشار إلى حجم الأضرار والخسائر والأرقام المهولة التي وردت في التقرير .. مبيناً أن هناك ارتفاع في الخسائر المباشرة وغير المباشرة إلى اليوم وسيصدر تقرير عن ذلك في اليوم الوطني للصلمود في ٢٥ مارس ٢٠٢١م.

وطالب وزير الاتصالات مجلس النواب بمخاطبة الجهات الدولية والبرلمانات العربية والدولية والاتحادات بالتدخل لوقف استهداف قطاع الاتصالات وإنهاء الحصار.

## توصيات المجلس في جلسة ٢٠٢١/٢/٧ م بشأن الإجراءات الاحترازية لمواجهة وباء كورونا

أقر المجلس في جلسته ٢٠٢١/٢/٧ م تقرير لجنة الصحة العامة والسكان بشأن متابعة الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة وباء كورونا ومدى تنفيذ توصيات المجلس وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الرعاية الدكتور محمد المنصور بتنفيذ توصيات المجلس التالية:

١- تؤكد اللجنة على أهمية تنفيذ توصيات المجلس السابقة وهي كما يلي:-  
توصية رقم ٢- سرعة رفق المستشفيات ومراكز العزل والحجر الصحية بميزانيات تشغيلية وكذا رفقها بالأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لأداء عملها.  
توصية رقم ٨- حشد الإمكانيات المادية والبشرية لبلادنا وتسخيرها لمواجهة منع ظهور وباء كورونا والعمل بروح الفريق الواحد بعيداً عن المركزية الشديدة والبيروقراطية في اتخاذ القرارات.

توصية رقم ٩- توجيه كل إمكانيات وأنشطة المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في بلادنا لمواجهة وباء كورونا .

توصية رقم ١٨- توجيه كافة موارد الصناديق الخاصة لمواجهة ظهور وانتشار فيروس كورونا باستثناء صناديق النظافة والتحسين.

٢- على حكومة الإنقاذ الوطني تنسيق وتوحيد جهود جميع الوزارات وتعزيز العلاقة فيما بينها لضمان عدم تباين القرارات المتخذة من قبل الوزارات والجهات المعنية.

٣- على الحكومة تفعيل اللجنة الوزارية العليا لمكافحة الأوبئة ووضع خطة وآلية استعداداً للموجة الثانية لوباء كورونا ،

٤- تؤكد اللجنة على توصيتها السابقة بشأن تنسيق جهود كل من وزارة الخارجية ووزارة الصحة في مخاطبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإنسانية جراء حصار الموانئ والمطارات ومنع دخول سفن المشتقات النفطية، للضغط على حكومات تحالف العدوان من أجل وقف الحرب ورفع الحصار الجائر على بلادنا والمخالف لكل القوانين الدولية والإنسانية .

٥- على الحكومة دراسة الصعوبات والمعوقات التي رافقت عمل اللجنة الوزارية العليا في مواجهتها لوباء كورونا والاستفادة منها بوضع الحلول اللازمة لمواجهة أية جائحة مستقبلية.